التقرير اليومي

2007/9/25

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

فقدان القوة ضد سوريا

بقلم دايفيد شنكر؛ معهد واشنطن؛ 21 أيلول، 2007

إنّ القصف الإسرائيلي في 6 أيلول لموقع أسلحة نووية في سوريا من المفترض أنّ كوريا الشمالية زودتها به، يلقي الضوء على التحدي الثابت والمستمر من قِبَل دمشق. فبعد أكثر من 3 سنوات على توقيع الرئيس بوش على قانون "محاسبة سوريا" وقانون "إستعادة السيادة اللبنانية (SAA)"، تستمر سوريا بدعم الإرهاب، زعزعة العراق، التدخل في لبنان وتطوير أسلحة الدمار الشامل وأنظمة الصواريخ البالستية. أما العناوين الرئيسة لهذا الأسبوع فتخبرنا القصة: في 19 أيلول، تم إغتيال نائب آخر في البرلمان معادٍ لسوريا في لبنان؛ في نفس اليوم، ذكرت المجلة الأسبوعية الدفاعية Jane بأنّ حادثة الأسلحة الكيماوية في تموز 2007 في سوريا– التي شملت عوامل غاز الخردل والـ VX وغاز الأعصاب– قد أدت الى مقتل 15 ضابطاً سوريا وعشرات المهندسين الإيرانيين.

وحتى تاريخه، كانت سوريا قد أثبتت، الى حد كبير، بأنها منيعة تجاه العقوبات الأميركية. كما أنّ جهود واشنطن لصياغة إجماع دولي بشأن عزل سوريا لم تحصل على قوة دفع في هذا الإتجاه . وبالرغم أنّ النظام بدا معزولاً بعد إغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام 2005، فإنّ التوجه تحول مؤخراً نحو شراكة ديبلوماسية وإقتصادية. وإذا ما إستمرت شراكة كهذه، فإنّ سوريا قد تتجنب المحاسبة حول إغتيال الحريري وكذلك المطالب الدولية بتبديل سلوكها.

الشراكة الديبلوماسية

على مدى العام الماضي، تدفق سيل من المسؤولين الأجانب الى دمشق للإجتماع مع الرئيس بشار الأسد. وآخر زيارة– والمهمة– كانت لرئيس الوزراء العراقي نور المالكي، الذي أمضى 3 أيام في العاصمة السورية، وذلك في شهر آب. وكانت الرحلة تطوراً صاعقاً: ففي أيار، كان مستشار الأمن القومي الخاص بالمالكي قد شكا لمحطة ABC نيوز بأنّ سوريا مستمرة بإيواء ودعم المتمردين المسؤولين عن قتل الأميركيين والعراقيين. وقبل أشهر من ذلك تماماً، كانت القيادة المركزية الأميركية قد كشفت بأنّ المتمردين العراقيين قاموا بتأسيس معسكر تدريب إرهابي على الأراضي السورية.

وبسبب إلتزام سوريا المُثبت بزعزعة العراق، فليس مفاجئاً أن تكون إجتماعات المالكي غير مثمرة. ومع ذلك، فقد حملت الزيارة أهمية رمزية. فالرحلة– الأولى لرئيس حكومة عراقي الى سوريا منذ 30 عاماً– كانت تتويجاً لسلسلة من الحوارات الديبلوماسية الأخيرة: رحلة رئيسة البرلمان نانسي بيلوزي في نيسان، فترة اللقاء بين وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس مع وزير الخارجية السوري في شرم الشيخ في أيار، ومحادثات تموز التي أجراها المبعوث الفرنسي جان كلود كوسران.

إجراءات مالية أميركية غير ناجحة

لم تلقَ واشنطن سوى نجاحاً ضئيلاً في إستخدامها للعقوبات المالية للضغط على سوريا. وهذا يعود، جزئياً، الى التبادل التجاري غير الأساسي بين البلدين. فكعضو مؤسس في قائمة وزارة الخارجية للدول الراعية للإرهاب، كانت سوريا عرضة لقيود تجارية ثنائية منذ العام 1979. وفي العام 2004، وإنسجاماً مع قانون إستعادة سيادة لبنان (SAA)، نفذت واشنطن إجراءات إقتصادية إضافية. وكانت هذه الخطوات، على كل حال، رمزية حيث أنها لم تؤثر على الغذاء وأجهزة الإتصالات، وهي السلع الأميركية الأساسية التي تشتريها سوريا.

وتشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة التجارة الأميركية بأنّ التجارة الثنائية بين البلدين، منذ تشرين أول 2006، وصولاً حتى آذار 2007، قد تزايدت، بالواقع، ثلاثة أضعاف عما كانت عليه في نفس الفترة من العام السابق (من 116 مليون دولار الى 361 مليون دولار). وفي حين هبطت التجارة الثنائية بين البلدين من 478 مليون دولار في العام 2005 الى 438 مليون دولار في العام 2006 نسبة الى إنخفاض صادرات النفط السورية الى الولايات المتّحدة، فإنّ الصادرات الأميركية الى سوريا إزدادت، في الواقع، بما يقدر بـ 69 مليون دولار خلال نفس الفترة الزمنية.

ومن المنظور الأميركي، يُعتبر تنفيذ قرار العقوبات رقم 311 من القانون "الوطني الأميركي" في آذار 2006، والذي فرض عقوبات على المصرف التجاري السوري، إجراءً أكثر فاعلية. فهذا العمل أجبر المؤسسات المالية الأميركية على فصل حساباتها المصرفية عن المصرف السوري. وبالرغم أنّ هذه العقوبات كانت مثيرة للحساسية، فإنّ دمشق إستشعرتها فإحتاطت لها وخففت من تأثير الصدمة: قبل شهر واحد، حولت كل تعاملاتها بالعملة الأجنبية من الدولار الى اليورو.

إستثمار شرق أوسطي شديد

أُعيقت الجهود المبذولة لتغيير السياسات السورية بسبب إستثمارات خارجية نامية ومزدهرة في سوريا، وهو تطور كان خشبة الخلاص للنظام. فالمستثمر الأول هو طهران، التي يُقال بأنّ إتفاقيات إستثماراتها تقدر بحوالي 3 مليارات دولار (لكن يبقى أن نرى كم من هذه الإتفاقيات سيتجسد بالفعل).

وقامت دول الخليج الفارسي بإستثمارات كبيرة أيضاً. فعلى سبيل المثال، فإنّ الإستثمار المالي لشركة نور، وهي شركة كويتية، قد دخل في صفقة مصفاة نفطية في سوريا بقيمة بقيمة 1,5 مليار دولار، كما أنّ هناك شركة كويتية أخرى هي، مجموعة عارف، تقوم بتمويل مشروع بقيمة 2 مليار دولار لتطوير قطاع الأعمال في دمشق. وهناك شركات عديدة أخرى من دبي متفائلة بسوريا، بما فيها مجموعة الفُطيّم، المدرجة في القائمة، لتطوير منتجع ضخم بقيمة مليار دولار غرب العاصمة السورية . أما قطر والإمارات العربية المتّحدة، فسوف تفتتحان قريباً مصارف لها في دمشق. وربما تكون حليف أميركا الوحيد الغائب عن فورة الإستثمار هذه هي العربية السعودية، التي تدهورت علاقتها مع سوريا عقب إغتيال الحريري، حامل الجنسية اللبنانية– السعودية المزدوجة.

أوروبا والصين والدخول الى سوريا

إنّ أوروبا جزء هام من سياسة فاشلة بالضغط مالياً على سوريا. فالإتحاد الأوروبي مستمر بالتعامل إقتصادياً مع سوريا، برغم إعتراضات فرنسا الناشئة عن حادثة الحريري. وبالرغم أنّ هذه الإعتراضات قد أدت الى وقف العضوية السورية في الرابطة الإقتصادية للإتحاد الأوروبي، فإنّ الإتحاد مع ذلك يقدم مساعدات إقتصادية وتطويرية هامة لنظام الأسد من خلال 14 مشروع منفصل. وفي نيسان 2007، تعهدت ألمانيا بتقديم 95 مليون دولار في شكل مساعدات تطويرية لسوريا على مدى عامين. وأرسلت برلين مبعوثاً لها، في مهمة معينة، هو وزير التعاون والتطوير الإقتصادي ويكزوريك زول (Wreczorek- Zeul) الى دمشق في آب لصرف مبلغ 46 مليون دولار.

كان الإتحاد الأوروبي، تقليدياً، الشريك التجاري الأول لسوريا والذي شكل ما نسبته 60% من مجموع الصادرات السورية في العام 2003. ومع إدراكها بتعرض هذه العلاقة للإستهداف، عملت دمشق بجهد على التنويع وتخفيض إعتمادها على أوروبا، وذلك بصياغة إتفاقيات إقتصادية مع شركاء جدد مثل الصين. فما بين عامَيْ 2005 و 2006، تزايدت التجارة الثنائية السورية مع الصين بنسبة 55% لتصل الى 1,4 مليار دولار. وبحلول 2006، إنحدرت نسبة الصادرات السورية الى الإتحاد الأوروبي الى 42%، ما خفّض من قدرة الغرب على إستخدام الإقتصاد كرافعة ضد سوريا.

الفرص والإمكانيات

إنّ الإقتصاد السوري يتنامى. فبرغم الإنحدار في إنتاج النفط والبالغ 6.5 بالمئة، فإنّ نسبة النمو الكاملة هذه السنة كانت 5 بالمئة، وهي نسبة نمو جيدة وملائمة. و "بإستثناء الخطوات السياسية الخاطئة أو التدهور في المحيط الإقليمي"، فقد تنبأ تقرير التمويل الدولي بأن "المشهد في المدى القريب... يبدو مستحسناً". وبناءً على هذا التقييم، فإنّ سوريا ليست خاضعة لتهديد إقتصادي. أما الصورة، فليست وردية بالكامل، على كل حال: فعائدات النفط السوري في إنحدار خطير، ولا تزال دمشق غير حاصلة على العضوية في رابطة الإتحاد الأوروبي الإقتصادية، كما أنّ مبلغ الـ 1.3 مليار دولار المساعد للإقتصاد الذي جلبه ما يقدر بمليون عراقي سوف تتبخر، على الأرجح، ما إن تتبخر مدخرات هؤلاء الزائرين العاطلين عن العمل.

وفي حين تبدأ المعلومات حول المدى الذي بلغته العلاقات الكورية الشمالية– السورية بالظهور، فسيكون لدى واشنطن خيار آخر لجعل المجتمع الدولي يركز على المخاطر المستمرة التي يشكلها نظام الأسد. فالمحكمة الدولية حول إغتيال الحريري سوف تضيف ضغطاً الى الضغوط الموجودة على النظام، لكنها لن تكون كافية لوحدها. فللتخلص من إعادة تقبل سوريا داخل المجتمع الدولي، فإنّ واشنطن بحاجة الى إقناع حلفائها الأوروبيين والعرب– تحديداً الخليج– بتجميد شراكتهم مع دمشق. كما على واشنطن أن تستثني سوريا من مؤتمر السلام العربي– الإسرائيلي المرجح زمنياً في تشرين الثاني المقبل.

ومع التوترات الإسرائيلية– السورية المتصاعدة ووجود الحكومة اللبنانية الموالية للغرب على شفير الهاوية، يُعتبر الضغط السياسي والإقتصادي المتجدد على سوريا أمراً حيوياً. وفي غياب الإجراءات الفعلية، فإنّ نظام الأسد سيستمر بتقويض آمال واشنطن بخصوص المنطقة.

أميركا وإيران: شرارة الحرب

بقلم بول روجرز؛ معهد المجتمع المنفتح؛ 2007/9/20

كان آخر عامودين في هذه السلسلة قد ركزا على التوترات المتزايدة بين الولايات المتّحدة وإيران، والواضحة في التصريحات العدائية الصادرة عن طهران وكذلك الأكثر عدائية وتأكيداً، حتى، الصادرة عن إدارة جورج دبليو بوش وجناح المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري (أنظر "بغداد تغزل حرب إيران" / 6 أيلول 2007 و "إيران: الحرب والمفاجأة" / 13 أيلول 2007).

فمن الجانب الأميركي، ترافق الهجوم السياسي مع تعليقات صادرة عن القيادتين العسكرية والديبلوماسية الأميركية، ليس أقلها إنتقادات الجنرال دايفيد بترايوس ورايان كروكر المتعلقة بالتورط الإيراني في العراق وذلك أثناء جلسات الإستماع في مجلس النواب في 10-11 أيلول 2007. وهناك جدل قوي يقول بأنّ الخطاب الحربي يساعد القيادات السياسية لدى الجانبين في مأزقيهما الداخليَيْن. فالرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد منتقد داخل حزبه بسبب موقفه اللا مبالٍ إزاء التضخم (الذي يتخطى الآن الـ 20%)، في حين أنّ الرئيس بوش، من جانبه، يُنظر إليه وبشكل واسع كبطة عرجاء. ففي هذه الظروف، فإنّ مكمن الخطر هو إمكانية أن يعزز الجو المحموم والعدائي جداً – بحادث محتمل تماماً– جواً يمكن أن يتصاعد، وبسرعة، الى حرب.

بالواقع، فقد أدت أربع تطورات إضافية في الأسبوع الماضي الى زيادة أكبر في التوترات حتى. ففي سباق تحديد توازن القوى في منطقة الخليج الفارسي، جعل من الضروري تحليل ما يحدث إذا ما كان هناك من حرب فعلاً مع إيران .

الشرارة واللهب

كان التطور الأول تصريحاً غير متوقع لوزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير بأنّ الحرب مع إيران أمر لا يمكن إستثناؤه. وكوشنير هو أحد الذين عينهم نيكولا ساركوزي من اليسار السياسي ويُعتبر، روتينياً، ليبرالياً في السياسة الخارجية، ويتضمن سجله تأييده للتدخل على خلفيات حقوق الإنسان في مناطق الكوارث "والدول الفاشلة". إن هذا السياق، والحقيقة بأن إلتزام كوشنير (المساء فهمه أم لا) لا شك يعكس وجهات نظر رئيسه، يعززان الشعور بأنّ حكومة فرنسا تتحرك بشكل أقرب ضمن خط إدارة بوش– أكثر مما تفعل ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا أو حتى بريطانيا بالواقع.

إنّ دوافع فرنسا قد تتضمن رغبة ذات صلة بالنفط لتحسين العلاقات مع واشنطن؛ شركة النفط الفرنسية توتال مرتبطة الآن مع Chevron بخطط لتطوير حقل نفط "مجنون" في جنوب شرق العراق (أنظر بيب إسكوبار "البشارة الفرنسية بالحرب على إيران"، آسيا تايمز، 18 أيلول 2007). إن هذه صفقة مربحة بشكل محتمل، لكنها تتطلب موافقة البرلمان العراقي– وهذا غير مرجح من دون التدخل الأميركي.

أما التطور الثاني، فهو زعم إيران بأنّ 600 صاروخ من صواريخ شهاب 3 المتوسطة المدى متوفرة لديها لإستهداف القوات الأميركية في العراق ومواقع مختارة في إسرائيل. (أنظر "الرد على الموالين للصهاينة في 12 تشرين الأول"، جيروزاليم بوست، 17 أيلول 2007).

أما التطور الثالث، فهو الغارة الجوية الإسرائيلية الغامضة والمربكة على شمال سوريا في 12 أيلول (والذي إستُكمل بإعلان في 19 أيلول إعتبارها غزة الآن "كياناً معادياً"). إنّ الغارة السورية مقلقة، تحديداً بالنسبة لإيران، أقله لأنها تأثرت بها مباشرة لكن قلقها الأكبر كان بسبب رد الفعل لدى الدول العربية (بعضها كانت تحاول إيران تعهدها ورعايتها) الذي كان صامتاً للغاية. وهذا يطرح، على الأقل– ويجب أن يكون ذلك مقلقاً بالنسبة لطهران– بأنه مهما كان يمكن أن ينتج إذا ما إندلعت الحرب، فإنه لن يكون هناك دعم إقليمي كبير لإيران.

أما التطور الرابع، فهو عقد إدارة بوش لإجتماع للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي في واشنطن وذلك في 21 أيلول موجه ضد إيران. أما الهدف الرئيس، فهو تشديد وتعزيز العقوبات الموجودة أصلاً ضد إيران بسبب برنامجها النووي. كما ستسعى الولايات المتّحدة أيضاً للحصول على الدعم بخصوص وضع "الباسداران– إنقلاب" (الحرس الثوري الإيراني) على القائمة السوداء على خلفية دعمه للإرهاب.

إنّ هذه التوليفة من الأحداث لا تعني– أكثر مما تعنيه التوترات التي كانت موجودة سابقاً والتي كانت العناوين الرئيسة في العمود السابق في هذه السلسلة– بأنّ الحرب بين الولايات المتّحدة وإيران حتمية. وعلى كل إذا كانت هذه هي الحال، فإنّ النقاش الشعبي والإعلامي في الولايات المتّحدة سيتحرك بإتجاه "تحضير" المواطنين لهذا الإحتمال. إنّ وضعاً كهذا يفتح الميدان أمام المخاطر المحتملة، والتي من بينها إمكانية تسبب حادثة، أو حوادث صغيرة نسبياً، بصراع متفجر شامل.

إنّ حادثاً كهذا قد يكون مخططاً له من قِبَل إسرائيل، بدخول القوات الأميركية الحدود أو المياه الإيرانية أو (الأكثر ترجيحاً ربما) بواسطة عناصر راديكالية داخل الحرس الثوري ساعية لإستعادة وضعها المتضائل داخل المجتمع الإيراني. وإذا ما تطورت الأزمة بسرعة الى مرحلة حدوث ضربات جوية أميركية كبرى على أهداف إيرانية، فإنّ الراديكاليين المتشددين من كلا الجانبين سيكونوا مسرورين. فبالنسبة للمحافظين الجدد في واشنطن، فإنّ ذلك سيكون ما يقرب من التبرئة النهائية. لكن ما الذي سيحدث عندما ينفجر البالون؟

الحرب وما يعقبها

إنّ حرباً مع إيران، بصرف النظر عن كيفية بدئها، سوف تمتد الى ما هو أكثر من يومين من ضربات لسلاح الجو الأميركي وطائرات سلاح البحرية و الصواريخ ضد المواقع النووية الإيرانية (أنظر "حرب إيران المقبلة" 16 شباط 2006). وسيكون هناك أيضاً هجمات ضد 4 مجموعات أخرى من الأهداف الإيرانية: الدفاعات الجوية، القواعد الجوية، أنظمة الصواريخ والقيادة والتحكم. وبعضها سيتم إستهدافها حتى قبل ضرب المواقع النووية، ويعود ذلك، جزئياً، الى التقليل من مخاطر الإصابات في الطاقم الجوي الأميركي (والرهائن، الكابوس الأميركي المتجدد في العلاقة تجاه إيران).

أما المتطلب الأميركي لمكافحة رد الإنتقام الإيراني، وخاصة من قِبَل وحدات الحرس الثوري ضد العراق والمواقع النفطية في الخليج العربي، فيعني بأنّ القوات الأميركية سيكون عليها مهاجمة عدد من "القواعد المتقدمة" للحرس الثوري. وهذا سيتضمن مجهوداً كبيراً وشاقاً بهدف إلحاق الضرر الشديد بنقاط النقل والإتصالات، خاصة في غرب إيران؛ ويمكن أن يكون هناك محاولات لتدمير القيادة السياسية الإيرانية.

كل هذه الخطط لها منطق عملاني من وجهة نظر عسكرية صارمة، لكن هناك جانبين ظاهريين بشكل مباشر وقوي لهذه الرؤية. الجانب الأول هو أنّ مستوى الهجوم كبير بحيث أنه لا يمكن تنفيذه في بضعة أيام. فدمج سلاحَيْ الجو والبحرية الأميركيَيْن قد يكون أمراً متعذراً، لكن إستخدام هذه الدرجة حتى من القوة لتنفيذ مئات الغارات سوف يجعل الفترة الزمنية تمتد لأيام كثيرة ؛ عمليات الإستطلاع المتكررة، بما في ذلك تقييمات الأضرار الناتجة عن القصف ما بين الغارات؛ عمليات متكررة عديدة؛ وردات فعل بديهية إزاء عمليات التراجع، حوادث أو أحداث غير متوقعة. وسيكون واضحاً، من البداية تقريباً، بأنّ ذلك لن ينتهي في غضون أسبوع.

أما الجانب الثاني، فهو المزاوجة على نحو غير ملائم، والذي سرعان ما سيظهر بين الظهور المبكر والواقع الجوهري. فمن المرجح بشدة أن المؤشرات الأولى من عملية عسكرية أميركية ثابتة ضد إيران ستكون شل القوة العسكرية الإيرانية وإلحاق ضرر جدي ببرنامجها النووي. فأميركا ستبدو، بمعنى آخر، بأنها "فازت" بهذه الحرب المختصرة. وهذا، على كل حال، سيكون وهماً أكبر حتى من وهم سباق الثلاثة أسابيع

الى بغداد في آذار/ نيسان 2003. فمن غير المرجح بشدة، مهما كانت التمنيات بهذا الخصوص هناك في واشنطن، أنّ تتناثر حكومة إيـــران وتتصدع– هذا عدا خلو المشهد من الإنهيار الإجتماعي والإنفجار الداخلي، كما حدث في العراق.

أما الأمر الأكثر إحتمالاً في الجانب الإيراني، فهو إنبعاث الحرس الثوري بعزم جديد لتسديد حملة قوية في العراق والإنتقام من حلفـــاء الولايات المتّحدة في غرب الخليج (بما في ذلك ضربات موجهة ضد حقولهم النفطية). وهذه الإستراتيجية قد تتطور وتظل لأسابيع عديدة أو حتى أشهر– تماماً كما حدث في العراق بعد مرور 4 أشهر ما بين فترة إنهاء نظام صدام حسين والمؤشر الكبير الأول عن أنّ الحرب كانت تنتشر، أي تفجير مقر الأمم المتّحدة في بغداد في آب 2003.

كما من المؤكد تقريباً بأنّ الإيرانيين سيسعون بكل الوسائل الممكنة لتسريع تطوير أسلحتهم النووية. إنّ هاتان العمليتان– التورط العميق لإيران في العراق وبرنامجها النووي المكثف– سوف يستفز بدوره عملاً عسكرياً أميركياً أكبر ليشمل نشر القوات البرية عبر الحدود مـــن العراق، والقيام بغارات جوية متكررة.

وهناك ما هو أكثر، ففي حين تتصاعد الحرب مع إيران، فإنّ تأثير ذلك على حركة القاعدة سيكون مكهرباً. فالقاعدة قد لا يكون لديها، أو ليس لديها، إنتساب لإيران الشيعية، إلا أنّ الهوية الإسلامية للجمهورية ستجاوز الخلافات الطائفية وسط الحرب ضد "الشيطان الأكبر". وأكثر من ذلك، ستكون تلك الحرب مغطاة بعمق كبير من قِبَل قنوات الأخبار الفضائية الإقليمية مع قياداتها، لتُشرك معها مشاهديها عبر الشرق الأوسط وما بعده.

لحظة محفوفة بالمخاطر

هذا فقط عنوان أولي غير مكتمل للعواقب الواسعة المحتملة لحرب أميركية مع إيران. ويجب أن يكون هناك حسابات متوفرة أكثر تفصـــيلاً لدى الإستراتيجيين في البنتاغون والكليات العسكرية عبر الولايات المتّحدة. لكن سواء كان البنتاغون أو "*فتح الديمقراطية*" هـــو المصـــدر المفضل، فإنّ هذه المسودة كافية أساساً لتشير لماذا يوجد العديد بين أوساط الجيش الأميركي– وشخصـــيات كـــبيرة في وزارة الخارجيـــة الأميركية– معارضين بشدة لفكرة تصعيد الصراع مع إيران.

إنّ إختلافاً داخلياً كهذا حول المضي الى الحرب يعني أيضاً بأنّ هجوماً مفاجئاً على مستوى كبير من قِبَل الولايات المتّحدة على إيران لا يزال أمراً غير مرجح. أما ما سيصبح أكثر قبولاً وصحة ظاهرياً بحلول الأسبوع، فهو أنّ الشرارة قد تشعل مواجهة– حرب ليست مصادفة بالكامل، لكنها ليست بقرار مباشر أيضاً. وما إن تبدأ الحرب، فإنه لن يكون هناك فرصاً كبيرة للتراجع.

في هذا المحيط الخطير، قد تكون القيادة الدولية هي أفضل أمل لقيادة عملية ما تقدم طريقة للخروج من وضع المواجهة. ووسط الخطاب المحموم، هناك ممثل واحد، تقريباً، يدافع عن الخيار الديبلوماسي ويبرد الحرارة، وهو محمود البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). فمبادرة البرادعي في تأمين إتفاقية مع إيران في 27 آب 2007 حول جدول زمني لحل القضايا النووية المتنازع عليها إستثارت معارضة شديدة بين أوساط الدول الغربية القيادية، لكنها تمثل الأساس للسير قدماً. وستكون هذه المبادرة بحاجة للعثور على دعم بين أوساط الراعين السياسيين الموجودين في السلطة إذا لم تنتهِ هذه اللحظة الخطيرة بحرب مدمرة أخرى.